

غسان سلامة : اتفاق حكومة الوفاق وتركيا يؤجج النزاع الليبي

تسريع تدويل النزاع، وتوسعه لاسيما إلى المجال البحري، وأيضا في التصعيد العسكري بكل معنى الكلمة".
وتوقف سلامة عند تزايد التدخل الخارجي خلال الأسابيع الأخيرة في ليبيا، قائلا "لقد خاب أمني، كون أي قرار لم يصدر عن مجلس الأمن يدعو إلى وقف لإطلاق النار، وذلك بعد تسعة أشهر من المعارك في طرابلس".
ورأي أن هذا يؤدي إلى "تضاعف التدخلات الخارجية وازديادها خطورة".
وتأتي تصريحات سلامة في ظل تقارير إعلامية تتحدث عن دعم تركي وقطري للقوات الموالية لحكومة الوفاق، حيث كانت تركيا تمد حكومة الوفاق بالسلاح والذخائر بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة.

بدوره، أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض، الخميس، إلى أن الفصائل المسلحة الموالية لتركيا افتتحت مراكز لتسجيل أسماء الأشخاص الراغبين بالذهاب للقتال في ليبيا.

كما ذكرت تقارير صحافية أن أنقرة دشنت جسرا جويًا ميانرا ما بين إسطنبول ومطار معيتيقة العسكري قرب طرابلس لنقل المقاتلين السوريين بصفة مرتزقة خاضعين لأوامر قيادات الجيش التركي. وعلق سلامة على هذه المستجدات بالقول "إننا نرى أيضا مرتزقة من جنسيات عدة بينهم روس وهناك حديث عن قوات عربية، على الأرجح قادمة من سوريا، قد تكون انتشرت في جهة حكومة الوفاق".

وردا على سؤال عن عجز مجلس الأمن الدولي عن فرض قرار حظر السلاح إلى ليبيا، قال سلامة "ليس اللاعبون الإقليميون فقط هم الذين يخرقون هذا الحظر، بل أعضاء في مجلس الأمن نحن إذا في مواجهة وضع خطير جدا حيث مصداقية الأمم المتحدة على المحك".

طرابلس - رأى موفد الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية نشرت، الإثنين، أن الاتفاقين اللذين وقعتهما حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج مع أنقرة أخيرا بشكلا "تصعيدا في النزاع" ويساهمان في "تسريع تدويله وتوسعه لاسيما إلى المجال البحري".
وتمّ توقيع الاتفاقين في أواخر نوفمبر، وينص الاتفاق العسكري على إمكان أن تقدم أنقرة مساعدة عسكرية لحكومة الوفاق في معركتها ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يخوض معركة منذ أبريل الماضي ضد الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية ويرفض التدخل الخارجي في شؤونه.

وسيصوت النواب الأتراك، الخميس، على مذكرة تتيح للحكومة التركية نشر جنود في ليبيا، بينما ينص الاتفاق الثاني على ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وهو ما يثير غضب اليونان خصوصا التي دعت الأمم المتحدة إلى إدانة الاتفاقية التي تمنح أنقرة سيادة على مناطق غنية بالموارد في البحر المتوسط، وخصوصا قبالة جزيرة كريت، وتؤكد اليونان وقبرص، وهما على خلاف طويل الأمد مع تركيا بشأن الحدود ومناطق السيادة البحرية، أن الاتفاق باطل وينتهك القانون الدولي للبحار. وتعتبر الدولتان أن الاتفاق استيلاء على الموارد بهدف تقييض جهود التنمية واستخراج الغاز من شرق المتوسط وزعزعة استقرار خصوم تركيا في المنطقة.

وقال سلامة إن الاتفاقات التي وقعتها حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج مع تركيا "تشكل تصعيدا للنزاع عبر توسيعه إلى مناطق بعيدة عن ليبيا، لاسيما ما يتعلق بالخلاف بين اليونانيين والأتراك حول ترسيم البحرية والذي يطرح مشاكل حادة".
وأضاف أن هذا الأمر "سأهم في

إسلاميو الجزائر يغزلون السلطة الجديدة

حركة حماس الإخوانية ترغب في الانفتاح على الرئيس تبون



مواقف متلونة

وفي هذا الشأن أكد الرجل الثاني في الحركة أحمد الدان، عن "استعداد حركة البناء للمشاركة في الحكومة المنتظرة"، وهو ما يعكس توجهات الحزب الإسلامي المنبثق عن حركة حماس، في التوجه لبناء تحالف مع السلطة أو قطع الطريق على منافسيه من نفس التيار.

وذهب النائب البرلماني عن تحالف النهضة والعدالة والبناء مسعود عمراوي، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، إلى ضرورة "مراجعة الحراك الشعبي لخياراته الراديكالية"، وأبدى استعداد أحزاب التحالف المذكور إلى فتح صفحة جديدة مع السلطة، مما يؤكد نوايا الإسلاميين في التخذيق من جديد في واجهة المشهد السياسي، رغم التحديات المطروحة أمام السلطة، بسبب استمرار الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات الإسيوية المعارضة لها.

وتظاهر جزائريون، الجمعة الماضي، في شوارع العاصمة في التجمع الأسبوعي الأخير لهذا العام، مواضلين المطالبة برحيل كل رموز النظام، بعد أيام من تسلل الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون مسؤولياته.

وكان عدد المتظاهرين أقل من الأسابيع الفاتحة، لكن هؤلاء أصروا على أن حراكهم مستمر في زخمه، بحسب ما أفادت به تقارير إعلامية.

التوافق خلال الانتخابات لكن من يدهم الحكم يتحملون مسؤوليتهم، الرئيس إذا أحسن سندهم وإذا أخطأ سيقومهم، وإذا ما دعينا للحوار فسنشارك فيه". مضيفا "الموانع المعلنة لرفض الحوار مع النظام التي وضعها الحراك مثل رحيل رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قد زالت".

وفور إعلان فوزه بالسباق قبل أيام، أعلن تبون أنه يمد يده للجميع للحوار من أجل تجسيد مطالب الشارع عبر إصلاحات متدرجة تبدأ من ورشة تعديل الدستور.

وأضاف مقري "الحراك يجب أن يكون إيجابيا وأن يرفع سقف مطالبه ليضغط من أجل الإصلاحات، وأن يعطي رسالة بان وجوده قائم لتحقيق ذلك الهدف ومن أجل التغيير السلس، وتشدد على أنه يجب أن يخرج من الاستقطاب السياسي العرقي والشائخ ويحضر أكثر".

وأبدى إسلاميو الجزائر ليونة في التعامل مع السلطة الجديدة، منذ تنصيب الرئيس الجديد، فزيادة على موقف حماس الجديد، كان رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قريفة، الذي ترشح للانتخابات الرئاسية الأخيرة، قد أعرب عن عدم ممانعته للمشاركة في الحكومة الجديدة، إذا توفرت جملة من الشروط.

أي مرشح يتوافق مع أفكارها، وهو ما لم يحدث، الأمر الذي يكرس عدم اقتناعها بالبرامج التي طرحت للشعب الجزائري، رغم أنه كان من بين المتنافسين على كرسي الرئاسة، أحد المحسوبين على التيار الإسلامي، وهو المرشح عبدالقادر بن قريفة، الذي يعد أحد مؤسسي الحركة نفسها.

وانتخب تبون في الجولة الأولى من اقتراع 12 ديسمبر الجاري، لكن حركة مجتمع السلم أعلنت عدم المشاركة في السباق بمرشح أو دعم أي من المتنافسين دون الدعوة إلى المقاطعة.

ويكشف الموقف الأخير لحمس، قدرتها على التلون السياسي مع الوضع الجديد، رغم مزاعمها سابقا بالتخندق مع مطالب الشعب والحراك الشعبي، واحترام إرادة الشارع في تحقيق التغيير المنشود والانتقال الديمقراطي في البلاد.

وصرح مقري في ندوة صحافية أعقبت اجتماعا رسميا للهيئة القيادية، بأنه "من واجبا إعطاء الرئيس الفرصة كاملة للإصلاح وندعوه للحذر من الفاسدين والانتهازيين وبخصوص تعاملنا معه فسيكون مثلما تعاملنا مع الرؤساء السابقين تماما".

ولفت إلى أن "حركة مجتمع السلم، مستعدة للمشاركة في الحوار مع السلطة، لأننا من دعاة التوافق وتميننا أن يكون

دعت حركة مجتمع السلم (أكبر حزب إسلامي بالجزائر)، الإثنين، إلى إعطاء الفرصة للرئيس الجديد عبدالمجيد تبون للنجاح، معلنة انخراطها في الحوار الذي أعلن عنه، في خطوة تكشف مساعي الأحزاب الإسلامية إلى إعادة التموثق في المشهد السياسي الجديد، رغبة في استرجاع نفوذها السابق في الحكم.

صابر بلدي

الجزائر - أطلقت أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر، إشارات غزل تجاه السلطة الجديدة، بالتعبير عن رغبتها في المشاركة في الحوار المنتظر فتحه قريبا، واعترافها بتزكية الرئيس الجديد للبلاد عبدالمجيد تبون بجزء من الشعب الجزائري، مما يكرس توجهات تقليدية لدى الإسلاميين في عدم تضييع فرص التحالف مع السلطة القائمة.

ورافع رئيس حركة مجتمع السلم الإخوانية عبدالرزاق مقري، لصالح المقاربة القاضية بإتاحة الفرصة اللازمة للرئيس الجديد عبدالمجيد تبون، من أجل تجسيد التعهدات التي أطلقها خلال حملته الدعائية، والإلتزامات التي أطلقها في خطابه الرسمي الأول أثناء تنصيبه الرسمي رئيسا للبلاد.

ودعا رئيس حركة مجتمع السلم إلى "إعطاء رئيس الجمهورية فرصة كاملة من أجل تحقيق الإصلاحات المنشودة، وإلى ضرورة خروج الحراك الشعبي من فخ السقوط في السلبية والصراعات الأيديولوجية، ومساعدة تبون على تحقيق الإصلاحات".

الموقف الأخير لحركة حمس يكشف قدرتها على التلون السياسي مع الوضع الجديد، رغم مزاعمها سابقا بالتخندق مع الحراك الشعبي

وهو التصريح الذي يتناقض مع مواقف سابقة للحركة المذكورة، لما أكدت على عدم اهتمامها بالاستحقاق الرئاسي الأخير بسبب رفضه من طرف الشعب، رغم تركها الباب مفتوحا أمام إمكانية دعم

إخوان المغرب يحملون خصومهم مسؤولية رفض المغاربة لهم

محمد مامون العلو

ويحاول العدالة والتنمية الدفاع عن رصيده في الحكومة مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المزمع إجرائها في عام 2021، حيث باتت الانتخابات هاجسه الأول وتطغى على حساباته السياسية.

وفي هذا الصدد قال أمين عام حزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، إنه متفائل بنصر حزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية في العام 2021 للمرة الثالثة على التوالي، على اعتبار النشاط التواصلي لحزبه وعمله داخل وخارج البرلمان.

وعاد العثماني إلى توظيف ورقة الفساد التي بنى عليها حملته الانتخابية السابقة، داعيا إلى تعاون الجميع، حكومة وبرلمانا ومجتمعنا مدنيا، وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، مبرزا في مقابل ذلك أن هناك أمورا كثيرة تحققت في الواقع بالمؤشرات والأرقام والإحصائيات وبالآلة.

وهذا يوضح حسب الباحث رشيد لزرق، أن "فزاعة الفساد اتخذها الحزب كقوة إعلامية للاستهلاك الانتخابي، موضحا أنه بعد الاحتجاج ضد قيادات الحزب بمدينة فاس، يحاول العدالة والتنمية التصل من المسؤولية".
ويرى متابعون أن خطاب العدالة والتنمية السياسي والأيدولوجي في توصيف الأمور وتحليلها وفقا لنظريات المؤامرة يوسع الهوة بينه وبين الشارع، وهو السبب في تراجع الثقة في أدائه. ويستنتج رشيد لزرق بالقول "سيزيد ذلك من حشر الحزب في الزاوية ويدعم اتهامات الفرقاء السياسيين بازدواجية خطابه وعدم تسمية الأمور بمسمياتها".

مع الاحتجاجات، توضح حجم إفلاس الحزب في مواجهة تطغيات وإجباط الشارع".
وتابع لزرق لـ "العرب": "اتهم جهة سياسية معارضة دون تحديد مباشر بشراء بعض المواطنين من أجل نسف المهرجان الختامي، يوضح حجم الارتباك السياسي الذي يعاني منه الحزب".
ولا تحجب اتهامات قيادات العدالة والتنمية لأطراف سياسية بتمارسه البلطجة ضده، حالة الاستياء الشعبي من طريقة إدارته للشأن المحلي والعام.

وأبدى عدد كبير من المواطنين بمدينة فاس تذمرهم من طريقة إدارة العدالة والتنمية لشؤون المدينة تحت إشراف العمدة إدريس الأزمي القيادي بالحزب، كون البلاد لم تر في ولايته غير الأزمات والإجرام والبطالة والفوضى، معربين عن ندمهم لمنح العدالة والتنمية الثقة في الانتخابات الأخيرة.

ويلفت متابعون إلى أن إدريس الأزمي بدأ عاجزا عن الكشف عن ملفات الفساد، التي طالما اتهم بها العدالة والتنمية حزب الاستقلال في شخص العمدة السابق حميد شهاب وبنى عليها حملته الانتخابية.

وربط المتابعون الاحتجاج ضد العدالة والتنمية في لقائه الأخير بفاس، باستشراء حالة التذمر الاجتماعي بمختلف مدن المملكة، نتيجة تواصل التهميش.
ويقول رشيد لزرق، إنه "لا يمكن فصل ما يقع في فاس عن الحراك الاجتماعي والسخط المتواصل نتيجة الإجباط الذي دب في نفوس المواطنين، وتعطل الحكومة في إخراج مراسيم بالجهة".

سواء السابقة أو الحالية، خصوصا بعد محاولة الاستقلال إسقاط الحكومة واعتباره أن حزب العدالة والتنمية، الذي يقود التحالف الحكومي، بات متسببا في تداعيات خطيرة تمس بمصداقية المؤسسات الدستورية، وخاصة الحكومة والمؤسسة التشريعية.

وتكشف تصريحات قياديي العدالة والتنمية حجم الارتباك الذي يفرق فيه الحزب، أمام توسع دائرة الانتقادات الحزبية والشعبية له على خلفية سوء إدارته للحكم وعدم استجابته لتطلعات المواطن في تنمية عادلة وتوفير فرص عمل والقضاء على الفقر.

وأكد رشيد لزرق، المحلل السياسي، والباحث في القانون الدستوري، أن "طريقة تعاطي قيادات العدالة والتنمية

مؤخرا في مجلس مدينة العاصمة الرباط. بدوره أشار خالد البوقري، القيادي بحزب العدالة والتنمية بجهة فاس، إلى حزب الاستقلال، دون أن يذكره بالاسم، بالوقوف وراء "البلطجة".

ويعد حزب الاستقلال المعارض من أشد المنتقدين لسياسات العدالة والتنمية، ولطالما اتهم الائتلاف الحكومي بالبحث عن أنصاف حلول لمواجهة المطالب الاجتماعية، كما وصف تحركاته السياسية بالتدابير الصغيرة والترقيعية التي لم تعد صالحة لحاضر ومستقبل البلاد، معربا عن عدم ثقته في التعديل الوزاري الأخير الذي أجرته حكومة العثماني.

من جهته، لا ينسئ العدالة والتنمية خلافاته مع قيادات حزب الاستقلال



الانتقادات الشعبية تبرك حكومة العثماني

اعتصام الكامور مستمر في جنوب تونس

تطاوين (تونس) - وإصل عدد من شباب تطاوين التونسية، الإثنين، الاعتصام بقصر المحافظة للأسبوع الثاني على التوالي، للمطالبة بتطبيق كامل بنود اتفاق مبرم مع حكومة بلادهم منذ أكثر من عامين.

وكانت الحكومة التونسية قد وقعت اتفاقا مع ناشطين كانوا يعتمون بمنطقة "الكامور" قرب حقول نفط بمحافظة تطاوين جنوب شرقي البلاد في 16 يونيو عام 2017.

وتنص الاتفاق على فض الاعتصام الذي استمر لأكثر من شهرين، مقابل الاستجابة لمطالب المحتجين المتعلقة بتنمية الجهة، وتوفير فرص عمل داخل المحافظة التي تشهد أعلى نسبة بطالة بالبلاد.

ووفق تقارير إعلامية، دخل عدد من المعتصمين (دون تحديد) السبت، في إضراب عن الطعام، مما استوجب نقل عدد منهم إلى المستشفى بسبب تضرر صحتهم.

وقال الطاهر بريش، عضو تنسيقية الاعتصام في تصريحات صحافية، "نحن لا نطلب غير تطبيق ما تم الاتفاق عليه مسبقا مع الحكومة".

وأوضح أن "أهم النقاط هي استكمال انتداب الف 500 شاب في الشركات البترولية في الصحراء، و500 آخرين في شركة البيئة والبستنة، وتمويل صندوق التنمية والاستثمار في تطاوين بمبلغ 80 مليون دينار (نحو 28.7 مليون دولار)".